هذا القرار صورة اسرائيل. فسوف يبدو الأمر تجاه الخارج قسوة ومسّاً بالحقوق الشخصية، بينما هو، عملياً، لا يحدث أي تغيير جوهري في الحقوق التي كانت للمعتقل قبل التعديل؛ وان حق تجديد الاعتقال لمدة ستة شهور كان موجوداً أيضاً». وأكد دروري انه «من الصعب ان نرى في التعديل أي تغيير بارز في شروط الاعتقال الاداري، باستثناء الاعتبار النفسي (من وجهة نظر المعتقل)... ولا يزال الوضع كما كان سابقاً» (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٨٩).

وكانت الاهداف الكامنة وراء توزيع البطاقات المغنطة على الفلسطينيين في قطاع غزة تتساوق مع أهداف الخطة الاسرائيلية العامة، القاضية بالتأثير على السكان، والضغط المادي والنفسي عليهم، وصولًا الى احداث الشق المطلوب بين قيادة الانتفاضة وجماهيرها. وقد توقع كثير من الاسرائيليين أن يحدث الضغط الاقتصادي على سكان القطاع ضعفاً في قوة الانتفاضة هناك؛ الّا انهم فوجئوا بأن «ادراك الفلسطينيين للنضال ضد السلطات الاسرائيلية لا يتأثر بالضائقة الاقتصادية. وان هذا الضغط هو عامل [اضافي] لصالحهم» (داني تسدكوني، **دافار**، ١٧/٩/١٩٨٩). وحدث هذا على الرغم من انخفاض مستوى الحياة في قطاع غزة من ٢٥ ـ ٤٠ بالمئة، نتيجة امتناع العمال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل. وكان الدخل من العمل في اسرائيل شكّل من ٣٥ ـ ٤١ بالمئة من دخل القطاع الاجمالي الذي يصل الى مليار شيكل سنوياً. ولكن مع وجود العمل، أو بدونه، «يواصل الغزّيون النضال من أجل هدف هام أكبر، على ما يبدو، هو اقامة دولة فلسطينية، التي يتطلعون اليها كحل لكل مشاكلهم» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، يعاني سكان قطاع غزة من سياسة اسرائيلية صحية «واضحة ومقصودة» لتدمير بقايا قاعدة النظام الصحي الباقي في المناطق المحتلة، حسب ما جاء في تقرير طبي فلسطيني ـ اسرائيلي. وأورد التقرير انه يقيم في قطاع غزة نحو ستمئة وخمسين الف نسمة على مساحة تبلغ ٣٥٠ كيلومتراً مربعاً. ويخدم هؤلاء جميعاً ست مستشفيات تضم ٩٠٠ سرير. ويوجد في القطاع ١٤ سيارة اسعاف فقط، بدون قطع غيار لها. وحتى نيسان (ابريل) من العام الحالي، أصيب، في قطاع غزة ـ حسب التقرير ـ ١٩٢٥٥ مواطناً؛ ١١٠٥ منهم بعيارات مطّاطية، و٦٠٩ بعيارات بلاستيكية، و٤٠٨٧ من الغاز المسيل للدموع، و١٠٨١٥ نتيجة تعرّضهم للضرب. واتضح، أيضاً، ان ٧٦,١ بالمئة من المصابين كانوا ذكوراً، و ٢٣,٩ بالمئة اناثاً (**عل همشمار**، ١٧/٩/١٩٨٩).

ولجأت السلطات الاسرائيلية، مؤخراً، الى وسيلة قديمة ـ جديدة من وسائل الاضطهاد والقمع. فبعد ان استنفدت اساليب العقاب كافة، ابتداء من الضرب والتكسير، وانتهاء بالاجراءات القضائية والادارية، عادت الى اسلوب الطرد والابعاد من جديد، على أمل ان تكون هذه وسيلة ناجعة أكثر من سواها. ولكن ـ حسب ما يعتقد بعض الاسرائيلين ـ لن يطول الوقت حتى تكتشف سلطات الأمن الاسرائيلية أن هذا الاسلوب ما هو الّا وهم اضافي، وخيار لا يحل المشكلة. كتب أرييه ناؤور في هذا الشأن: «لقد نفّذنا اسلوب الطرد هنا وهناك. وكانت اضراره اكثر من فوائده دائماً. فقد تحوّل المبعد الى رمز وطني وعالمي. وهو يستقبل في العالم مناضلاً من اجل التحرير، لا كارهابي خطر. وبدلاً من ان يردع الطرد عائلة وأصدقاء المطرود، فانه يزيد من البواعث لديهم.

«ان ديناميكية هذا المسار هي التي تقود الى تصعيد لا مناص منه في الانتفاضة. وان كل تصعيد من جانب الفلسطينيين يواجه بزيادة حدّة الوسائل المضادة الاسرائيلية. وفي كل مرة نستخدم وسائل جديدة، أو متجددة، ينتج شعور بأن القليل جداً قد بقي، وأن كل شيء سوف ينتهي على ما يرام. لكن هذا لم يحدث. فزيادة حدّة الوسائل من جانبنا تؤدي، تقريباً، وبصورة اوتوماتيكية، الى تصعيد من جانبهم» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٧/٨/١٩٨٩). وطالما ان التصعيد لا يخدم أهداف اسرائيل دائماً، فان القرار الاسرائيلي، في هذا الاتجاه، يبقى مربكاً ومشوشاً.

المتعاونون طابور خامس

ولا يقل خطر المتعاونين في تنفيذ المخطط الاسرائيلي في احداث الصدع الداخلي بين الانتفاضة والفلسطينيين في الاراضي المحتلة عن